

Distr.: General
18 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٦

الجمعية العامة
الدورة السبعون

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

البندان ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى
السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي
يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة
القوميات لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن الندوة الأولى التي عقدت بشأن
تعزيز الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في
مدينة كوتشابامبا، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦
(انظر المرفق).

وقد اشترك في عقد الندوة حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي. ووفرت الندوة للمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى من أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي منبرا لتبادل الممارسات المبتكرة والدروس المستفادة بشأن كيفية بناء



الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد حضر هذا الملتقى الهادف إلى تنمية القدرات أكثر من ٤٠٠ مشارك من ٣٣ بلداً، بمن فيهم الوزراء والمسؤولون الحكوميون وممثلو الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة. وصدر عن الندوة البيان المرفق بهذه الرسالة.

وناقش المشاركون في حلقات النقاش القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز الأمور التالية: (أ) المؤسسات الفعالة التي تتحلى بالمسؤولية من أجل دفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (ب) القيادة ذات الحس الأخلاقي، والروح المهنية، وثقافة النزاهة في القطاع العام؛ (ج) التنسيق والتكامل السياسي والمؤسسي: تغيير العقلية وتغيير أسلوب العمل الحالي القائم على الانعزالية؛ (د) المشاركة في صنع القرار والالتزام بضمان مساءلة الحكومات وتوافر الآليات لذلك.

وفي ذلك الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البندين ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال، وذلك بوصفهما إسهاما مقدما إلى الجمعية والمجلس في مداولاهما بشأن قضايا التنمية، وكذلك باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/ يولييه ٢٠١٦.

(توقيع) ساشا لورينتي سوليس

الممثل الدائم

لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

بيان بشأن تعزيز الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦

كوتشابامبا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الديباجة

١ - عقدت الندوة المتعلقة بتعزيز الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل التنمية المستدامة في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، في كوتشابامبا، بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، واشترك في تنظيم الندوة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفريق الأمم المتحدة القطري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٢ - ووفرت الندوة للمسؤولين الحكوميين الرفيعة المستوى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منبرا لتبادل المعارف المتعلقة بالممارسات المبتكرة والدروس المستفادة بشأن كيفية بناء الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد حضر هذا الملتقى المهاتف إلى تنمية القدرات أكثر من ٤٠٠ مشارك من بينهم الوزراء والمسؤولون الحكوميون وممثلو الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

٣ - وناقش المشاركون في حلقات النقاش القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز الأمور التالية: (أ) المؤسسات الفعالة التي تتحلى بالمسؤولية من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (ب) القيادة ذات الحس الأخلاقي، والروح المهنية، وثقافة النزاهة في القطاع العام؛ (ج) التنسيق والتكامل السياسي والمؤسسي: تغيير العقلية وتغيير أسلوب العمل الحالي القائم على الانعزالية؛ (د) المشاركة في صنع القرار والالتزام بضمان مساءلة الحكومات وتوافر الآليات لذلك.

٤ - وخلال الندوة، أبدى المشاركون تقديرهم لحكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنظيم هذا الملتقى الناجح. وأعربوا أيضا عن امتنانهم للفرصة التي أتاحت لتبادل

الأفكار والتجارب الابتكارية التي يمكن أن تساعد جميع البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٣٢٧/٦٩، بناء على مبادرة قدمتها دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن من ركائز تحقيق التنمية المستدامة وجود المؤسسات العامة التي تتسم بالشفافية وتقوم على المشاركة وتتحلى بالمسؤولية، والإدارة العامة التي تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والانفتاح على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي نفس القرار أيضاً، تم تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز القيادة المتسمة بالفعالية والمسؤولية، والأخذ بالمعايير الرفيعة المستوى من حيث الجدارة المهنية، والمسؤولية الأخلاقية، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة، والقدرة على الاستجابة، والكفاءة، والفعالية في المؤسسات العامة وفي تقديم الخدمات العامة على جميع الصُّعد.

٦ - وتشتمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على رؤية مشتركة تفضي إلى التحول وتقوم على التضامن والمساءلة والمسؤولية المشتركة. وهي نبراس تهتدي به الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المهتمة بالأمر في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على إيجاد عالم أفضل للجميع.

٧ - وقد شكلت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الثلاثة التالية التي عقدت في عام ٢٠١٥ الأساس لتوطيد التعاون الدولي من أجل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠، ووفرت التوجيه اللازم للدول الأعضاء في وضع خطط عملها من أجل تعزيز التنمية المستدامة: (أ) المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ (ب) مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ للقيام رسمياً باعتماد أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي اعتمدت فيها الدول الأعضاء اتفاقاً ملزماً للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأجل الطويل.

٨ - وتشكل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وتوافر بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي أموراً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطّرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٩).

٩ - وينبغي أن تكون العدالة الاجتماعية من المواضيع الرئيسية التي يتمحور حولها العمل في مجال الإدارة العامة. وينبغي أن يتمتع أشد الناس فقراً وضعفاً بنفس الحقوق التي يتمتع بها

غيرهم وأن يُتاح لهم الاستفادة من الخدمات العامة على قدم المساواة معهم. وينبغي أن تساعد الخدمات العامة والاستحقاقات الاجتماعية في التغلب على عدم المساواة.

١٠ - ويجب أن تكون الخدمات المقدمة إلى المواطنين في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة. ولا بد من توفير قيادة مؤسسية ملائمة تتحلّى بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية، والتركيز على التنوع والمساواة بين الجنسين، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتحلّي بالمساءلة في القطاع العام وبناء القدرات (القرار ٣٢٧/٦٩).

١١ - وفي القرار ٣٢٧/٦٩، سلطت الجمعية العامة الضوء على المساهمة الإيجابية التي تقدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال بعض قيمها ومبادئها التقليدية، لتعزيز الالتزامات الفردية والمجتمعية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة وتعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادئ شعب الأنديز التي تقول 'لا تكن سارقاً' و'لا تكن كذاباً' و'لا تكن كسولاً'، وقيم شعب إنوبيات، ومنها قيمتا 'الاستقامة' و'احترام الآخرين'، وقيمة 'الإنصاف والنزاهة' التي يقول بها شعب بلاكفوت، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢ - وفي القرار ٣٢٧/٦٩ أيضاً، كررت الجمعية العامة التأكيد على أن كل دولة تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وأقرت بأهمية تطوير القدرات المؤسسية والموارد البشرية والحكومة الإلكترونية وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية.

التوصيات

١٣ - استناداً إلى المداخلات والمناقشات المثمرة التي شهدتها الندوة الدولية التي عُقدت بشأن تعزيز الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في مدينة كوتشابامبا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، يسلط هذا البيان الضوء على التوصيات التالية:

(أ) تدرج السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والاقتصاد والسياسات ضمن العناصر التي لا غنى عنها في بناء وترسيخ الإدارة العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، التي تكون ثمرتها استراتيجية مبنية على الحوار تمسك الأطراف الوطنية بزمامها؛

(ب) ينبغي أن تحدد الدول الكيفية التي ستدمج بها أهداف التنمية المستدامة في برامج عملها وخططها وفي سياساتها الوطنية والمحلية. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف استيفاء ثلاثة عناصر هامة، وهي: الشمول، الذي يتم من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ والعدالة الاجتماعية باعتبارها جوهر العمل العام؛ والتكامل، الذي يتم من خلال تنسيق الإجراءات التي تضطلع بها كافة الهيئات العامة عند تنفيذها للخطط اللازمة؛

(ج) لا بد من تحقيق التكامل والاتساق بين السياسات التي تضعها الدول من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالسياسات تكتسب أقصى درجات الفاعلية عندما تُدار بطريقة تراعي التعقيدات المترابطة. ومن هذا المنطلق، يلزم أن يتم التنسيق الأفقي في إطار الحكومة الوطنية، وبين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، من خلال سياسات عامة متكاملة؛

(د) يستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة توافر القيادة والقدرات والموارد اللازمة لإحداث التحول المطلوب في الإدارة العامة مع ما يُكمّلها من القيم الأخلاقية التي تكفل الشفافية في إدارة الموارد. ولا بد من التغلب على عدم المساواة بين الجنسين من خلال مجموعة متنوعة من السياسات العامة، وخاصةً الميزانيات التي يتم إعدادها بطريقة تشاركية تراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(هـ) من الضرورة بمكان إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. فلا بد أن نسعى لإيجاد حكومة منفتحة على المواطنين. ويلزم التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يكفل مشاركة الجميع في خطة التنمية. ومن ثمّ، فالمطلوب هو إيجاد رؤية استراتيجية مستنيرة للقطاع العام وقيادة ملتزمة بالمعايير الأخلاقية على كافة المستويات لكي يتسنى استعادة مصداقية الإدارة العامة؛

(و) يجب أن يكون الهدف من الخدمات العامة هو تقليص عدم المساواة. وتقع المسؤولية الأساسية عن الخدمات العامة على عاتق الدولة، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك، يلزم التشجيع على إيجاد نموذج جديد للتعاون مع القطاع الخاص يتمحور حول تحقيق الرفاهية لجميع الناس؛

(ز) لكي تحقق الخطط والمشاريع نتائج فعالة، ينبغي أن تُصمم بطريقة تُلبي احتياجات الناس وتشجع على مشاركتهم بنشاط في تحديد احتياجاتهم، وتحديد الحلول، والأهم من ذلك، في تنفيذ الخطط والمشاريع على جميع المستويات. وستزيد أهمية الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية في التنمية المستدامة مع مرور الوقت. ولذلك، يتعين العمل مع جميع الطوائف على النطاق المحلي من خلال آليات مبتكرة؛

(ح) من المهم، للتغلب على عقلية الصومعة (أي العمل بمعزل عن الآخرين ودون تنسيق معهم)، تشجيع ثقافة التعاون المبني على رؤية للصالح العام وللنتائج المطلوب تحقيقها من أجل المضي قدما في تنفيذ خطط التنمية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ط) تتيح الابتكارات والتكنولوجيات للدولة تقريب المسافة بينها وبين المواطنين وتوصيل المعلومات إليهم. وهي أيضا بمثابة أداة في يد المواطنين تتيح لهم توصيل احتياجاتهم ومعارفهم ومبادراتهم إلى القطاع العام. وعلاوة على ذلك، فإنها أداة تتيح لأصحاب المصلحة جميعا أن يتعاونوا في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فلا بد من التعاون في سبيل التغلب على التحديات التقنية وتجاوز الفجوة الرقمية. وينبغي استحداث عمليات لتحسين الإدارة العامة من خلال استخدام التكنولوجيات المتقدمة، بما يراعي كفاءة وفعالية الحلول التي توفرها هذه الأدوات الابتكارية للمواطنين؛

(ي) تؤدي المواهب البشرية دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، يلزم رسم صورة جديدة لموظف القطاع العام المناسب للقرن الحادي والعشرين وتحديد المهارات الجديدة التي يجب أن تتوفر فيه، انطلاقا من ثقافة قائمة على احترام المبادئ الأخلاقية والاستجابة لاحتياجات المواطنين جميعا بلا استثناء، مع التركيز بوجه خاص على قضايا المساواة بين الجنسين. ويتحتم على المسؤولين الحكوميين كذلك أن يضعوا سيناريوهات مستقبلية وخطط طويلة الأجل للقضاء على الفقر وعدم المساواة وكفالة الرفاه للأجيال المقبلة. ومن المهم أيضا أن يستمر تشجيع مبادئ الاستقلال والحياد والجدارة والروح المهنية بين موظفي القطاع العام. وتندرج الأمانة والتزاهة ضمن العناصر الجوهرية لمنع الفساد. وتؤدي مدونات الأخلاقيات دورا شديدا الأهمية في كفالة احترام المبادئ والقيم؛

(ك) من الضروري، علاوة على ذلك، الاستمرار في دعم بناء القدرات من خلال تبادل الخبرات الابتكارية في مجالات التخطيط والتنسيق المؤسسي والقيادة ومشاركة المواطنين، على سبيل المثال. ومن المهم أيضا وضع منهجيات لمواءمة الخطط الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للتعاون الدولي أن يؤدي دورا هاما من خلال دعم مؤسسات من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية، على سبيل المثال؛

(ل) للتعاون على الصعيد الإقليمي أهمية بالغة في تشجيع الابتكارات والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية؛

(م) لكي يتسنى استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم جمع بيانات مصنفة عن مختلف جوانب التنمية المستدامة وتحليلها. ويمكن في هذا الصدد تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ن) يمكن لهذه الندوة أن تعطي زخما جديدا للجهود التي نضطلع بها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، عن طريق الاستفادة من تجارب البلدان التي شرعت في تنفيذها. فالمناقشات التي تدور في هذه الندوة سوف تغذي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالمعلومات. ويمثل هذا المنتدى منبرا هاما لاستعراض التقدم التي يحرزه كل بلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من الأمثل لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تنظر في تقييم احتياجاتها وأولوياتها والتقدم المحرز في مواءمة الأهداف على الصعيدين الوطني والمحلي وتنفيذها. ويمكن للبلدان أيضا أن تقدم هذه النتائج إلى الدورة السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه.